IRAQ IT 3/6

كلمة جمهورية العراق

الدورة (44) لمجلس التنمية الصناعية

22-25 تشرين الثاني 2016

فيينا/ النمسا

الرجاء المراجعة عند الالقاء

السيدات والسادة الحضور

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي ان اهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الـ44 لمجلس التنمية الصناعية واعضاء مكتبكم متمنيا النجاح والتوفيق في ادارة اعمالها كما يطيب لي ان اعرب عن الشكر لسفلكم سعادة سفير جمهورية كوريا لبحنوبية لحسن ادارته للدورة السابقة.

كما لا يفوتني ان اعبر للسيد لي يونك عن تهنئتنا بمناسبة الذكرى الخمسين على تأسيس منظمة اليونيدو وعن تقديرنا للجهود الدؤوبة في ادارة المنظمة ونتطلع لعمل مشترك في السنوات المقبلة، والتهنئة والشكر موصول الى امانة المنظمة على عملها وتحضيرها الجيد للدورة الحالية وانجازها للوثائق.

السيدة الرئيس

ينضم وفدي الى البيان الذي القاه سعادة سفير المملكة الاردنية باسم الدول العربية.والبيان الذي القاه سعاة سفير نامبيبا باسم دول الـ77 والصين.

السيدة الرئيس

استمع وفد بلادي باهتمام الى البيان الذي القاه المدير العام للمنظمة الذي اكد فيه على الخطوات المهمة التي تقوم بها المنظمة تنفيذا لاعلان ليما. ويود وفدي ان يؤكد على التزامه القوي بالعمل مع المدير العام للحفاظ على زخم التقدم الذي حصل خلال العاميين المنصرمين وتسهيل التحديات التي مازالت ماثلة امام المنظمة وتعزيز تنفيذ ولايتها العالمية.

السيدة الرئيس

وصلت نسبة النمو في العراق في عام 2012 الى 13.9% ، الا انه وبسبب التطورات في حربنا ضد تنظيم داعش الارهابي،شهد العام الماضي انخفظا ملحوظا عن نسبة 13% وهو

المعدل السنوي المستهدف في خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، علاوة على ذلك تطلبت الاحتياجات الانسانية الملحة الى تهميش برامج التنمية على المديات المتوسطة والطويلة وأدت الى تحويل استخدام الموارد من نشاطات التنمية الى سد الاحتياجات الانسانية.
كما لايخفى على الجميع ان الاعمال الارهابية اثرت وبشكل سلبي على الجهود التنمية الاقتصادية وأدت الى استنزاف في الثروات والبنى التحتية، كما تستهدف بشكل أساسي حريات الافراد الاساسية وحقهم في العيش والتي ضمنتها لهم التشريعات والمواثيق الوطنية والدولية على حد سواء.

ترى حكومة بلادي بان البناء من خلال استكمال الاحتياجات الانسانية مع دعم التنمية بدلا من التعامل معهم بالتعويضات، انطلاقا من هذا الواقع، واستجابة وموائمة مع استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 وخطة التنمية الوطنية (2013-2017) واطار المساعدة الانمائية للامم المتحدة 2015-2019 واستنادا الى طلب وزارة الصناعة والمعادن اعدت منظمة التنمية الصناعية اليونيدو مقترح لمشروع يهدف الى دمج فعاليات اليونيدو في تنمية المشاريع والترويج للاستثمار وتطوير المناطق الصناعية في العراق ضمن اطار برنامج موحد.
وقد اشار التقرير السنوي لعام 2015 الى ان المشروع الاستثماري الكبير في العراق الذي سينجز في شباط 2017، الخاص بدعم تطوير القطاع الخاص، من خلال تشجيع الاستثمار في شركات القطاع الخاص في مراحل مختلفة من النمو .ويستند المشروع الذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار إلى تكنولوجيات وضعتها اليونيدو وجُرِّبت واختُبرت بنجاح. وتعمل أربعة مراكز لتنمية المنشآت أسست في بداية المشروع في بغداد والبصرة وإربيل وذي قار بمثابة مراكز جامعة لتلبية جميع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة .وتشمل الخدمات المقدَّمة التدريب في مجال بناء القدرات، سواء في فصول دراسية أم عبر التعلم الإلكتروني، وترويج الاستثمار، ووضع خطط العمل، وتقديم المشورة، وإتاحة فرص الحصول على التمويل، وتيسير الروابط .وبمرور الوقت، بات المشروع يجسِّد تحوُّلا في فلسفة عمل

اليونيدو، بانتقالها من تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة إلى تقديم برامج أكثر استنادا إلى المشاركة وأبعد أفقًا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

وحتى الآن، أعدَّ المشروع ملفات عن 88 فرصة استثمار وولَّد استثمارات تُقدَّر قيمتها بمبلغ 65مليون دولارا، بينما أسفرت خدمات ترويج الاستثمار المقدَّمة إلى 130 شركة عراقية عن إبرام35 اتفاق شراكة .وقد أنشئ ما مجموعه 91 منشأة عراقية صغيرة ومتوسطة وتوسَّعت أعمالها الى 184 منشأة أخرى، الأمر الذي وفَّر أكثر من1600فرصة عمل. وأُرسل ممثِّلون عن245 شركة من شركات القطاع الخاص الى معارض دولية.

وقد استلمت الحكومة العراقية مقترح مشروع الترويج للاستثمار للمرحلة الثانية من المنظمة، وصادقت عليه وتعتبره وثيق الصلة ويتداخل مع النشاط التنموي الذي سيساعد على تعزيز وتوسيع الهياكل الحالية لدعم القطاع الخاص التي اوجدتها منظمة اليونيدو ضمن مشاريعها المختلفة وبالتالي ستؤدي الى تفادي خسارة منجزات التطوير المتحققة لغاية الوقت الحالي من المرحلة الاولى من مشروع الترويج للاستثمار، مما يضع منظمة اليونيدو في وضع مثالي يمكنها البدء الفوري للمرحلة الثانية دون الحاجة الى مرحلة تحضيرات طويلة، شريطة الحصول على دعم المناحين الدوليين، ومن هنا تدعو حكومة بلادي الدول المانحة الى مراجعة ودراسة وثيقة المشروع مع المنظمة.

السيدة الرئيس

اعلنت حكومة بلادي بان عام 2016 سيكون عام للتحرير والانتصار بمساعدة الاصدقاء في المجتمع الدولي بتنفيذ برنامج اعادة المواطنيين الذين هجرتهم داعش الى مدنهم المحررة ووضعت برنامجا كاملا لاعادة الاستقرار والخدمات اليها، وفي مقدمتها خدمات الماء والكهرباء وبناء المدارس والمستشفيات، كما نفذت حكومة بلادي برنامجا اصلاحيا طموحا لخفض الانفاق الحكومي بنسب كبيرة رغم تحديات الحاجة للاستمرار بالانفاق الحربي وادامة معركتنا ضد الارهاب.

كما بادرت الحكومة باعادة هيكلة الكثير من مؤسسات الدولة ضمن خطوات الاصلاح الاداري ورفعت الكثير من المعوقات وتسهيل آلية التعامل مع المواطن ورفع العقبات امام زيادة الاستثمار والسعي الى تعزيز سبل الشراكة مع القطاع الخاص.

ان العراق اليوم في حاجة اليوم اكثر من اي وقت مضى الى دور المنظمة (يونيدو) التنموي والداعم للقطاع الصناعي ، فالقطاع الصناعي هو الركن الاساس في تحقيق النمو الاقتصاي في مختلف الدول. وبالتالي يجب ان تبقى موارد المنظمة مؤمنة ومستدامة لضمان استمرار تنفيذ المشاريع التنموية، التي تشكل جزءا مهما في الاستقرار السياسي ومحاربة الارهاب وستكون حلا للكثير من المشاكل الاجتماعية والبيئية والنفسية فضلا عن الاقتصادية بعد القضاء غلى تنظيم داعش الارهابي في العراق.

السيدة الرئيس

تثمن حكومة بلادي مساهمة الدول والجهات المانحة لتمويل المشاريع بصورة مباشرة وغير مباشرة.. وتجدد طلبها بزيادة دعم تمويل المشاريع التنموية لان التحديات الملقاة على العراق كبيرة جدا وتهدد استقراره الامني الاقتصادي والاجتماعي.

ختاماً ومن هذا المكان يود وفد جمهورية العراق ان يدعو المجتمع الدولي على ان يضطلع بمسؤولياته للعمل بشكل جاد لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، : محاربة الفقر والحفاظ على البيئة وتطوير برامج رعاية الطفولة وتشجيع فرص التنمية، وتحقيق فرص العمل للنساء.... كما يدعو وفد بلادي في الوقت ذاته الى استمرار التعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال، ويؤكد دعمه وتاييده لكافة الجهود الاقليمية والدولية الرامية لتحقيق هذه الاهدف.

وشكرا السيدة الرئيس